مادة / اساسيات الاقتصاد والتسويق الزراعي .

المدرس حسين حسناوي
م.د منعم الشحماني

المحاضرة الاولى: التعريف بالاقتصاد الزراعي

يعد علم الاقتصاد الزراعي جزء تطبيقي من علم الاقتصاد، والذي يختص باستخدام الموارد الزراعية في انتاج السلع الزراعية لتحقيق اكبر درجة من الاشباع لحاجات الافراد في المجتمع، ويمكن تعريفه بانه (العلم الذي تتناول مباحثه الكون الزراعي، اي صناعة الزراعة وهو يتضمن مجموعة من النظريات والافكار والآراء التي تربط الحقائق ببعضها حتى يهتدي بها الانسان للسيطرة على القوى الطبيعية المتعلقة باستغلال الموارد البشرية والاقتصادية الموجودة في الكون الاقتصادي، اي هو العلم الذي يوجه الاستغلال الزراعي الوجهة الكفيلة بالحصول على اكبر قدر من السلع الزراعية النباتية والحيوانية باقل قدر من الجهود البشرية)، او (هو العلم الذي يبحث في المشاكل الاقتصادية المتعلقة بجهود الانسان في مهنة الزراعة) وعلى ذلك يهدف علم الاقتصاد الزراعي الى السيطرة على القوى الطبيعية والاقتصادية والزراعية لزيادة الدخل وصيانة وتنمية صافي الدخل الزراعي، الذي يمثل الفرق بين اجمالي الدخل الزراعي واجمالي التكاليف الزراعية.

تعريف الزراعة:

ان كلمة زراعة مشتقة من الكلمتين (Ager) اي الحقل او التربة، وكلمة (Culture) اي العناية، وعليه يمكن القول ان الزراعة هي العناية بزراعة الارض، اذا فالزراعة تتضمن جميع الفعاليات التي يقوم بها المزارع كفلاحة الارض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية، فضلا عن تربية الحيوانات لإنتاج الحليب والصوف واللحوم والجلود، وتربية النحل والدواجن وغيرها. كما تشمل الزراعة اي عمل اخر يجري بالمزرعة لإعداد المحاصيل للسوق وتسليمها الى المخازن او الوسطاء. فالزراعة هي علم وفن ومهنة حذق ومهارة لاستثمار الموارد الارضية والبشرية.

علاقة الأقتصاد الزراعي بالأقتصاد العام

هنالك علاقة قوية بين الاقتصاد الزراعي والاقتصاد العام، اذ ان اهداف الاقتصاد الزراعي لا تختلف من حيث الاساس عن الاصل الذي تفرع منه، غير ان الاقتصاد الزراعي تهمه بالدرجة الاولى معرفة فعاليات اصحاب مهنة الزراعة ورفاهيتهم، الا ان ذلك لا يمكن تحقيقه بدون نمو وتطور الفعاليات الاقتصادية الاخرى، كما ان مجال علم الاقتصاد الزراعي لم يعد مقصورا على دراسة وادارة تنظيم المزرعة فقط كما كان سابقا بل تعداها الى مواضيع اقتصادية اخرى واصبح لا يختلف كثيرا عن علم الاقتصاد العام من حيث دراسة الاسواق الداخلية والتجارة الخارجية والدورات الاقتصادية ودراسة النقود والبنوك والمالية والخدمات التسويقية والضرائب والاسعار واقتصاد العمل وغيرها. وعليه نستنتج انه ليس هنالك اختلاف كبير بين اهداف الاقتصاد الزراعي والاقتصاد العام، الا ان الاقتصاد الزراعي يزيد عن الاقتصاد العام بتركيزه على العلوم الزراعية الفنية والتطبيقية كعلم المحاصيل الحقلية وعلم التربة وعلم تربية الحيوان والهندسة والمكننة الزراعية، اذ يستقي من هذه العلوم العوامل الفعالة في تحسين الانتاج الزراعي كما ونوعا.

نشوء علم الاقتصاد الزراعي

يعد علم الاقتصاد الزراعي من العلوم الحديثة، اذ بدا عند تأزم المشاكل الاقتصادية الزراعية في اواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين، وقد بدأت بوادر هذا العلم تظهر في انكلترا وكان من اوائل الباحثين والكتاب الانكليز الذين وضعوا اسس الاقتصاد الزراعي هم (R. E. Prothero) و (W. Marshal) و (J. Caird)، ومن ثم بدأت المانيا بتدريس الاقتصاد الزراعي في جامعاتها، ومن ثم تبعتها امريكا، وكانت اولى الجامعات الامريكية التي درست الاقتصاد الزراعي هي جامعة (Wisconsin) و(Harvard) و(Cornell)، اذ بدأت هذه الجامعات الثلاث

بتدريس الاقتصاد الزراعي عام (1903م)، وكان البروفسور (H.C. Taylor) استاذ الاقتصاد الزراعي في جامعة (Wisconsin) اول من الف كتابا في هذا الموضوع في امريكا عام (1905م) ومن ثم تبعه البروفسور (T.N. Carver) في جامعة (Harvard) عام (1911م) اذ نشر كتابا في مبادئ الاقتصاد الريفي. وبعد ذلك بدأت الابحاث والمؤلفات تظهر شيئا فشيئا الى ان عم تدريس هذا الموضوع بفروعه المتعددة.

أنواع الزراعة

تقسم الزراعة الى عدة انواع واهم هذه الانواع هي الاتي:

1-الزراعة البدائية المتنقلة: تحدث الزراعة المتنقلة في الاقاليم الاستوائية التي يقوم المزارعون فيها باقتلاع الغابات وزراعة الارض، فاذا استنفذت خصوبة الارض هجروها وانتقلوا الى ارض جديدة غيرها، اي انهم لا يحاولون تجديد خصوبة الارض بسبب نقص ثقافتهم الزراعية بل ينتقلون عنها.

2-الزراعة الكثيفة: تنشأ الزراعة الكثيفة في الاماكن التي يزدحم بها السكان وترتفع قيمة الاراضي الزراعية، كما هو الحال في احواض الانهار الرئيسة، اذ تستعمل المخصبات ولا يزرع الزرع المجهد للأرض الا بين سنة واخرى او بعد سنتين، وهنا بدأت الدورة الزراعية الثنائية والثلاثية، ويخفف هذا التنويع في الزراعة من اجهاد الارض ويفسح لها مجالا لتجديد خصوبتها.

3-الزراعة الواسعة: تقوم هذه الزراعة في المناطق التي تتوفر فيها الاراضي الزراعية ولكنها لا تستغل على الوجه الاكمل بسبب قلة السكان، فاذا توفرت الآلات والخبرات وسهولة نقل المحاصيل الى اسواق الاستهلاك، فستزرع تلك الاراضي الواسعة، اذ ان

الآلات تعوض عن قلة الايدي العاملة، غير ان انتاجية الدونم الواحد اقل بكثير منه في المناطق الزراعية الكثيفة.

4-الزراعة المتنوعة: تنتج هذه المزارع اكثر من نوع واحد من المحاصيل ومن فوائدها الاتي:

- المحافظة على خصوبة التربة، عن طريق اتباع نظام الدورات الزراعية.
- توزيع العمل على فصول السنة وعلى محاصيل مختلفة للاستفادة من العمال والآلات طوال السنة.
- امكانية انتاج اغلب المحاصيل التي يحتاجها المزارع وعائلته.
- تجنب الخسارة الحتمية. نتيجة الجمع بين عدة مشاريع على المزرعة مما يرفع من احتمالية نجاح بعض المشاريع وبالتالي تعويض الخسارة المحتملة في المشاريع الاخرى.
- يصبح دخل المزارع موزعا على مدار السنة بدلا من ان يتحقق مرة واحدة وفائدة ذلك عدم الانفاق الزائد، وعدم الالتجاء الى المرابين وعدم البيع بأسعار منخفضة.

5-الزراعة المتخصصة: وهي التي تتخصص في زراعة محصول معين كمزارع الشاي والمطاط والبن والقطن وغيرها، ويكون انتاج هذه المزارع مخصص للتصدير ولا يستهلك منه محليا الا القليل ومن اهم فوائدها الاتي:

- يسهل عمليات الزراعة، كالحراثة والحصاد والري والمكافحة.
- يسهل عملية تصنيف المحصول.
- يساعد على القيام بالأبحاث العلمية والدراسات الفنية.

- يسهل عملية التسويق، اذ ان تسويق محصول واحد اسهل من تسويق عدة محاصيل.
- يزيد من مهارة المزارع.

6-الزراعة المختلطة: هي التي تنتج محاصيل نباتية ومنتوجات حيوانية، ويكون الدخل ناتج عن بيع المحاصيل النباتية والمنتوجات الحيوانية، وهذا النوع يماثل المزارع المتنوعة غير انه يمتاز عنها بوجود خطة مزرعية منسقة.

النظم الزراعية

ظهرت عدة نظم زراعية وفي اوقات مختلفة، وفي دول مختلفة وحققت النجاح بدرجات متفاوتة، ويمكن تقسيم هذه النظم الى الاتي:

1-المزارع الصغيرة: يشبه هذا النوع المؤسسات الصغيرة الخاصة، اذ يكون المزارع هو المالك ويقوم بنفسه وبمساعدة افراد اسرته بزراعة الارض حسبما يرغب فهو الذي يحدد نوع المحصول ويقوم بزراعته ويحتفظ به او يبيع جزء منه في السوق دون تدخل احد، ويلاحظ هنا استعمال الآلات محدود لصغر حجم المزرعة. وقد يؤجر المالك الارض الى مزارع يقوم بزراعتها والانتفاع منها حسب الاتفاق المثبت بالعقد بين المؤجر والمالك، او يقوم المالك بالاشتراك مع المزارع في استغلال الارض حسب اتفاق يتم بينهما.

2-المزارع الاقطاعية (الرأسمالية): في هذا النوع من الزراعة يمتلك الافراد مساحات شاسعة من الارض يديرونها على غرار المشروعات الحديثة (الشركات)، ويقدم الافراد راس المال المستعمل، وتدار المزرعة كإحدى الشركات، وتتصف وحدة التنظيم بالاتساع وينتج الحاصل لأجل البيع في الاسواق، ويظهر في هذا النوع من الزراعة الاستغلال والاحتكار واضحين.

3-المزارع التعاونية: لقد اخذت المزارع التعاونية اشكالا عديدة منها التعاون الزراعي للاستفادة الجماعية من الخدمات الاساسية دون تجميع الحيازات وتوحيد ادارتها، ومنها التنظيم الذي يتفق عليه المزارعون او الذي تقره الدولة ، والذي بموجبه تجمع الحيازات الفردية، او توزيع حق الملكية على الفلاحين واجبارهم على الانضمام الى جمعيات تعاونية لغرض زراعة الاراضي المحددة لهم وادارتها كوحدة واحدة تحت اشراف ناظر تعاوني وادارة جماعية منتخبة. ويحتفظ هذا التنظيم بالملكية الفردية للأرض، كما يتحدد نصيب الفرد من الانتاج على اساس حصته من الارض وعمله.

عليه فان المزارع التعاونية هي نظام يقوم على اساس الملكية الفردية للأرض والادارة المشتركة، وهدفه الاساسي الجمع بين حوافز الملكية الخاصة والاستفادة من مزايا الانتاج الكبير.

4-المزارع الجماعية: ظهر هذا النظام في السنوات الاخيرة، وقد تبنته عدة دول منها الاتحاد السوفيتي، وتقتضي نظم المزارع الجماعية بصورة عامة ان تكون ملكية الارض وراس المال المستخدم والانتاج ملكا للجماعية، ويوزع الحاصل على الاعضاء حسب الجهد المبذول، اي حسب يوم العمل، وما عدا ذلك فالمزرعة تعد وحدة واحدة في الادارة والانتاج، ومن الطبيعي ان يكون حجم العمليات الزراعية كبيرا ومجال المكننة متسعا ويضطلع الاعضاء انفسهم بالعمل وفق نظام الكلخوز: وهو شكل من أشكال المزارع الجماعية في الاتحاد السوفيتي، وجدت جنبا إلى جنب مع مزارع الدولة سوفخوز، كان هذان المكونان من قطاع المزارع الاجتماعية الذي بدأ يظهر في الزراعة السوفيتية بعد ثورة أكتوبر عام 1917.

5-المزارع الحكومية: يشبه هذا النوع من المزارع المؤسسات الحكومية الاخرى من ناحية تنظيمها وادارتها، اذ تمتلك الحكومة الاراضي وتقوم بزراعتها وادارتها واتخاذ

القرارات المناسبة وتحمل المخاطر، وتتم زراعة الاراضي تحت اشراف مديرين او موظفين تعينهم الحكومة طبقا للسياسة التي ترسمها ويعتبر المزارعون عمالا اجراء.

تعريف علم الاقتصاد

عرف علم الأقتصاد Economics بأكثر من تعريف ، ويعود السبب في اختلاف تعريف هذا العلم الى الاختلاف في الأتجاهات الفكرية للاقتصاديين . ومن التعاريف الشاملة لعلم الأقتصاد يعرف على انه ذلك العلم الذي يهتم بدراسة مدى قابلية الفرد اوالمجتمع في أختيار موارده الأنتاجية المحدودة او النادرة كالارض و العمل و رأس المال لأنتاج السلع المختلفة وتوزيعها للأستهلاك بين مختلف الأفراد والطبقات في المجتمع .

طرق البحث العلمي في الأقتصاد

طريقة البحث هي الوسيلة التي يتبعها الباحث للوصول الى معرفة الحقائق ، وهناك طريقتان للبحث في الأقتصاد :

١- طريقة الأستنباط Deduction Method ويقصد بالأستنباط الاستنتاج المجرد القائم على أسس وحقائق معلومه . اي استخدام المبدأ العام للوصول الى نتائج معينه . تقوم هذه الطريقة بالأستناد الى فرضيات مقبولة لاستخلاص بعض النتائج منها . فمثلا من الفرضيات المقبولة لدى الجميع أن المنفعه تتناقص عندما يحصل الفرد على وحدات متتاليه من سلعه معينه ومن هذه الفرضيه يمكن الوصول للاستنتاج التالي عند حصول أنخفاض في ثمن احدى السلع فأن المستهلك سيزيد من الكميات المشتراة منها .. وطريقة الاستنباط تعتمد على تفسير الوقائع دون اللجوء الى عملية التجارب .

٢- طريقة الأستقراء Induction Method

تقوم هذه الطريقة على اساس جمع الحقائق وتصنيفها ودراستها للوصول الى نتائج معينه او مبادىء عامه . فالباحث الأقتصادي ينتقل في هذه الطريقة من الفروض الخاصة الى الفرض العام . فمثلا وجد في حالات كثيرة انه كلما ازداد دخل الفرد فأنه يخصص نسبة أصغر من تلك الزيادة لشراء السلع الغذائية ، ومن هذه الملاحظات توصل العالم (engl)

الى قانون المسمى بأسمه الذي يقول (أن نسبة الدخل التي يخصصها الفرد لشراء السلع الغذائيه تتناقص كلما زاد مجموع الانفاق) .

المشكلة الأقتصادية

تكمن المشكلة الأقتصادية في كيفية تنظيم المقادير المحدودة من الموارد الأنتاجية وتوزيعها على مختلف النشاطات الأنتاجية بأحسن طريقة ممكنه للحصول على أفضل مجموعة من السلع الأستهلاكية المطلوبة ، والموارد المتوفرة في أي مجتمع تشمل الموارد الطبيعية كالأراضي والمعدن والغابات والموارد البشرية والموارد الاخرى المساعده التي صنعها الأنسان كالمكائن والأبنيه . وأن الأنتاج الواسع الذي نلمسه اليوم برغم ضخامته لم يستطيع أن يقابل الزيادة الكبيرة في حاجة الناس ويعزى عدم كفاية الأنتاج لأشباع الحاجات البشرية الى ندرة عوامل الأنتاج واطلق الاقتصاديون على مثل هذه الحالة اسم المشكلة الاقتصاديه . وبذلك تقوم المشكلة الأقتصادية على عاملين مهمين هما ١- الحاجات المتعدده ٢- الموارد النادرة (محدوده) .

لذلك فأن تخصيص الموارد في أشباع حاجات معينه تعني التخلي او التضحية من أشباع حاجات اخرى . والحاجات النادرة هي التي لها مقابل أي تتطلب ثمن ، اما الموارد الحرة كالهواء فلاتتطلب ثمن . والثمن هو معيار الندرة .